

وهي لا تنفذ العرض في ذلك لا اختلاف القسمة ورأيت ولا ان التسليم
عقد غير الا ليعتد به غير حاجته ويشهد له ذلك ان المعينة
لا يصح السلم فيها قطعا ولا خلاف في جواز بيعها وما نقل عن فتاوى المعين
من صحة السلم في الارض على الاصح يجوز **وماله كما كان** متى
كانا متساويين في المرد كما اذا هو جمع كما هو وكسرا وله فتناس
مشتاه كان او كما متان **كالموز واللوز والبقلا** لا يشتد بعد الامر
القص ويكت بالبا وبالتيقظ مع المدويكت بالالف وقد يفسر المولى
يباع في قسمة الاسفل ان نقاوه منه من مصالحه **ولا يبيع في الاعلا**
لا على الشجر ولا على الارض لاستناده بالبيع من مصطلحه وفارق صحة
بيع القصب في قسمة الاعلى بات قسوه ساتر لحيه وقس القصب بعض
فالمأزوية بعضه دالة على باقية وما فرق به ايضا من كون قسمة
الاسفل قد يصح معه فصار كأنه في قسره واحد كما لو كان كل نظر اذ قس
كل منهما السفلى قد يتوكل معه وزعم بعضهم ان الاوجه ان يحمل الكلام لا
بالقلا لا يوكلم معه قسوه الاعلى والاحاج زكيس اللوز في قسره الاعلى بكل
افتقاد الاسفل لانه ما كوله وظاهر كلامهم تجالته **وفي توزيع**
بيعه في الاعلى ان كان رطبا لحفظه رطوبته فهو من مصطلحه ورجحه
كثيرة في البقا لا يقله الرطبا في عن الاصحاب والابيضات لا تفرق على
الغلي عليه وما كاه جمع من ان الشا في امر الربيع لشرايه له بفرد
معتزم بان الربيع لا يبيع به بل يفرج صحتة فهو مذهب القدم وقد
بالغ في الامر في غير عدم صحة بيعه وسياك في اجبا المواتة الكلام في
على الاجاع الغلي والحاق اللويا بذلك محدودا بانها ما كولة كلها
كاللوز قبل انعقاد الاسفل قال ابن الرفعة والكتاذا اذا بدا صلاحه
يظهر جواز بيعه لان ما يميز منه ظاهر والساس في باطنه كالتوى
في القسمة لكن هذا لا يميز في لاي العين بخلاف القسمة وانتهى لاي
ان يحمله اخلاصا مما هو يبيع مع بذره بعد بدو صلاحه ولا فلا يبيع
كالخجلة في سنبله **وبدو صلاح الثور ظهور مبادئ النحر والحلاوة**
يلين بتموه ويلين كفي النحر وبعينه قالوا لسأرح وكان المصراي في
اسقاطها انه لا حاجة اليه مع ما قبلها يصنعوا بحري فيها **لما**
منه ليق بدو وطهور **التي يكون وفي غيره** وهو ما نقلوه بدو صلاح
يان يا حد في الحمر والسوا اذا لصفرة ويؤخذ من تقرير كلام ابن ابي
على تهي لما هو المقصود منه ان نحو الليمون مما يوجد قومه الغصن

منه قبل صفته يكون مستثنى مما ذكر في المتكوفين ورواه في غير الثمر
ما شئت الحار بان ينهيا لما هو المقصود منه وكبر القنمان حتى للاكل
غالبا وتفتح الورد وضابط ذلك ان يبلغ حالة يطلب فيها غالبا اصل
ذلك لتقسيمه انما لا يرد للزهو في حصره عن بيع الثمرة حتى ترها
بان ثمرها ونصفه **ويجوز بدو صلاح بعضه** حيث كان ممتد الجرس
ولو اختلفت انواعه كما هو ظاهر كلام الرازي وقاسا على ما هو راجح
النا بخر خلافا لظاهر كلام الرازي في الطب **وان قبل ثمة واحدة**
من عنب او سبر او نحوه لان الله تعالى امتن علينا بطيب الثمر على
البدريح اطالة لزمان النقلة فلو شرط طب جميعه لا كان ان لا يباع
شي لان الساق قد يثلمت وتباع الحبة بعد الحبة وفي كل حرج شرب
ولوباع ثمرة نستان او ساقين بدو صلاح بعضه واتحد جنسه
وعنده **وعلى ما سبق في انما يبيع** ما لم يد صلاحه ما بدو صلاحه
في النستان وكل من البساتين وان اختلف النوع بخلاف الحرس ولا يبيع
حرس غيره ولو بدو صلاح بعض ثمر واحد دون الآخر فلا تبعة على
الاصح بل لا بد من شرط القطع في الثمر الاخر **ومن باع ما بدو صلاحه**
من ثمر او زرع وان لم يزمه **سنيته** حيث كان مما يستحق قبل التخلية وبعد
قد رواه ابنه وبقية من التخلية **ومن ثمة التسليم الواجب** كالكيل
في الكيل والوزن في الورد فلو شرط كونه على المستوى بطل البيع
لما لفته منقضاءه فلو باع مع شرط قطع او قطع لم يجب بعد التخلية
سقي كما تجتهد السكي الا اذا لم يشرط قطع الا في زمن طويل يحتاج منه
الى السقي فكله ذلك فيما يظهر من قبله من ثمره كوروان نظر
فيه ولو باع الثمرة لما كان السقي **يلزمه سقي** كما هو ظاهر في كلام الرازي
ما يدل له لا تقطاع الغلي **ويجوز بدو صلاح الثمر بعد ما**
اي التخلية حصول النقص لما كان مومسوطا في المبيع قبل قبضه **ولو**
عرض مملك او نصيب بعدها اي التخلية من غير ترك سقي واجب **كرد**
بيع ابرا فاسكا بما كان يحمله **فان بدو صلاحه من ثمران المشترك** لما تقررت
حصول القبض لهما في ميسر انه على بعضه وسلوا مو بالصدق على من
اصيب في نحو شراؤه ولو لم يسمه طالما لم يفرق من ثمرها فخر انه امر يوضع
الجواز بحموله لا فيله او على ما نقله في بعضهما بين الدليلين اما لو عرض
المملك من ترك ما واجب على البايع من سقي كان من ضمانه والتقدم انه
من ضمان البايع ولو كان مشترك في الثمر مالك الشجر فيه جزما كما لو كان

حصة